

ما يعلم بالعقل وما يعلم بالنص

يرى أهل السنة أن المعرفة العقلية تدل على حدوث العالم وتوحيد الصانع وتدل على قدمه وصفاته الأزلية ، كما تدل على جواز إرساله الرسل إلى عباده ، وجواز تكليفه عباده ما شاء ، وأيضاً جواز حدوث كل ما يصح حدوثه واستحالة كل ما يستحيل كونه .

أما ما يعلم بالشرع فهو وجوب الأفعال وحظرها وتحريمها على العباد ، فكل ما أوجبه الله على عباده بالوحي أو بغير الوحي واجب يلزمهم ، وكذلك ما نهى الله عنه عباده كان عن طريق الوحي أو غيره لزمهم حرمة .

ونفى أهل السنة التكليف قبل ورود الشرع والخطاب ، وبناء عليه قالوا بأن ما يفعله الناس قبل التكليف لا يستحقون عليه ثواباً ولا عقاباً ، فلو استدل عاقل من العقلاء على وجود الله وقدمه وتوحيده وصفاته وعدله وحكمته وعرف ذلك واعتقده كان موحداً مؤمناً ولم يكن بذلك مستحقاً من الله تعالى ثواباً عليه ، فإن أنعم الله عليه بالجنة ونعيمها كان ذلك فضلاً منه عليه ، ويقابل كلام أهل السنة في أهل الطاعات قبل مجئ الرسل والتكليف كلامهم في أهل الكفر والمعاصي والفجور ، فلو اعتقد قبل ورود الشرع عليه أحد الكفر والضلال ، لكان كافراً ملحداً ، ولم يكن مستحقاً للعقاب على ذلك ، فإن عذبه الله ، عز وجل ، بالنار على التأييد ، فيإيلام البهائم والأطفال في الدنيا ، من غير استحقاق . وذلك عدل من الله ، تعالى ، وهذا الكلام أصل مذهب الأشاعرة ، وقال به مالك والشافعي والأوزاعي والثوري وأبو ثور وأحمد بن حنبل وداود الظاهري والضرارية من المعتزلة^(١) .

وهذا الكلام كان مثار جدل ونظر طويل في تاريخ العقائد ، وهو صوري في بعض أشكاله ، ولفظي في بعضه الآخر ، ولا طائل من ورائه ، وخلاصة النظر فيه ، قصد أهل السنة تفويض الذات الإلهية في الفعل ، ولا يقصدون تعذيب الله الأطفال أو ابتداء الأطفال بالإيلام ، وتعذيب المطيع وإثابة المخطئ ، وكل ذلك من قبيل الجدل ،

(١) البغدادي : أصول الدين ، ص ٢٤ ، ٢٥ .

وضابطه أن عدل الله وحكمته ورحمته وفضله يمنع وقوع شئ من هذا ، وقد كانت هذه النقاط بعينها موضع نقد فى عقائد أهل السنة من خصومهم ، والتى تراجع عن أكثرها متأخروهم ، أو كانوا يعلقون بعد تفويض المشيئة بقولهم والله لا يفعل ذلك ، أى من حيث الواقع ، وتصور هذه المسألة عند المعتزلة والزيدية كان أفضل ، وإن اقترب فى النهاية الجميع .

وفى نهاية هذه النقطة نود أن نشير إلى أن أهل السنة قالوا بأن التكليف ورد بالمعارف النظرية فى العلوم العقلية والأحكام الشرعية ، وهى الأخرى مقالة اختلف حولها المتكلمون ، إلا أن دلالة إثبات المعارف العقلية والنقلية التكليف بها شرعى ، يقطع الرجعة على من فرق بين العقل والنقل أو قدم النقل على العقل أو انصرف عن العقل وألغى أحكامه .

ومع أهمية العقل وأدلته فى معرفة الله ، تعالى ، وتصحيح العبد لاعتقاده بعيداً عن الشبه والضلالات وبالبراهين والحجج ، يحذر أهل السنة من تجاوز حدوده وإطلاق العنان له بلا مراعاة لطاقاته الحقيقية ، وكما أن للحواس حدوداً فللعقل حدوده أيضاً .

حول المعرفة الإلهامية

يُميز أهل السنة بين نوعين من المعارف المكتسبة والموهوبة ، فيقول القشيري عن أنواع العلوم : « مجلوب مكتسب للعبد ، والموهوب من قبل الرب ، ويقال مصنوع وموضوع ، ويقال : علم برهان وعلم بيان ، فالعلوم الدينية كلها برهانية إلا ما يحل بشرط الإلهام »^(١) .

فما من علم إلا وللإنسان فيه جهد وكد ولا يرقى فى مراتبه إلا بعد تحصيل ونظر ، ولذلك قالوا بأن العلوم كسبية ، ويشيرون إلى نوع آخر من العلوم ، وهى التى يجدها الإنسان فى نفسه بلا تحصيل أو تعب ، ويسمونها إلهامية ، كشفية ، حدثية ، فيضية ، إلهامية ؛ لأن الإنسان يلهمها من داخله وجوانيته ، وكشفية لأنها تكشف

(١) القشيري : اللطائف ٣ / ١٠٠ ، ١٠١ .

عن نفسها من تلقائها دون كد منه في تحصيلها وبلا مقدمات لها يدركها ، وحدثية لأنها تحدث مرة واحدة كحدث طارق عليه كالكشف ، وكذلك الفيضية لأنها من الرحمن على قلوب عباده .

يقول الجرجاني صاحب التعريفات (ت ٨١٦ هـ) : «الإلهام هو ما يلقي في الروح بطريق الفيض ، أو ما يقع في القلب من علم ، ويدعو إلى العمل من غير استدلال بآية ولا نظر ولا حجة ، وهو ليس بحجة عند العلماء ، ولكنه عند الصوفية حجة ، والفرق بين الإلهام والإعلام ، أن الأول أخص من الثاني ، فقد يكون بطريق الكسب ، وقد يكون بطريق التنبيه» (١) .

ويعد الإلهام طريقاً موازياً للنظر عند المتكلمين يوصل لليقين ، وإذا كان النظر لبعض الناس ، فالإلهام لجميعهم ، ولا ينبغي صرف النظر عن أحدهم استعلاء ، وانتصاراً للآخر يقول ابن تيمية الحنبلي (ت ٧٢٨ هـ) : «لما تكلم علماء الكلام في وجوب النظر وتحصيله للعلم ، فقبل لهم أهل التصفية والرياضة والعبادة يحصل لهم المعارف والعلوم اليقينية بدون نظر ، وهي واردات ترد على النفوس تعجز عن ردها» (٢)

وقد أقر بها كثير من النظار : «قد أقربه كثير من حذاق النظار من متقدميهم كالكيالهراسي والغزالي وغيرهما ، ومن متأخريهم كالرازي والآمدي» (٣) .

واشترط أهل السنة في الإلهام ألا يخالف الشرع أو يتجاوزه ، وهو عند بعضهم أفضل من العلوم الكسبية كالغزالي الذي وجد في الطريق الروحي إلى الله ما يفى بغرضه ، وانتهى إلى المعرفة الإلهية والكشفية ، فوصل بها إلى الحقيقة واليقين (٤) .

واحتج أهل السنة والصوفية وبعض السلف على شرعية الإلهام كمصدر للمعرفة فقالوا : «وأما حجة أهل الذوق والوجد والمكاشفة والمخاطبة ، فإن أهل الحق

(١) الجرجاني : التعريفات ، ص ٤٤ .

(٢) ابن تيمية : الفرقان بين الحق والباطل ؛ ص ٦٤ - بيروت ، د . ت .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الغزالي : المنقذ من الضلال ؛ ص ٨٣ ، وما بعدها .

من هؤلاء ، لهم إلهامات صحيحة مطابقة لما فى الصحيحين عن النبى ﷺ ؛ فإنه قال : « قد كان فى الأمم قبلكم محدثون ؛ فإن يكن فى أمتى أحد فعمر » (١) .

وكان عمر بن الخطاب ؛ رضى الله عنه ؛ يقول : « اقتربوا من أفواه المطيعين ، واسمعوا منهم ما يقولون ، فإنها تجلى لهم أمور صادقة » . وفى الترمذى عن أبى سعيد الخدرى ؛ رضى الله عنه ؛ عن النبى ﷺ ؛ أنه قال : « اتقوا فراسة المؤمن ، فإنه ينظر بنور الله » . (٢) ثم قرأ قوله تعالى : ﴿ إن فى ذلك لآيات للمقوسمين ﴾ ؛ وقال بعض الصحابة : « أظنه ، والله ، الحق يقذفه الله على قلوبهم وأسماعهم » (٣) .

كيف تحصل المعرفة : يرى القشيري أنها تحدث عن طريق التفكير ثم العلم ، ثم التذكر ؛ فيقع العالم أولاً النظر موضعه ، فإذا لم يكن فى نظره خلل وجب له العلم لا محالة ، ولا فرق بين العلم والعقل فى الحقيقة ، ثم بعده يتم استدامة النظر بالتذكر فى إطار من مصادر المعرفة النظرية ، مضافاً إليها الإلهام ، وهو خطاب الحق لسر المرید ، وما يلقي فى قلبه .

المعرفة واليقين : وكل معرفة قامت على الأسس السابقة لا ينبغى أن يتطرق إليها الشك أو الظن ، لمنافاة ذلك لليقين ، خاصة فى معرفة الله : « الظن ينافى اليقين ، فإنه ترجيح أحد طرفى الحكم على الآخر من غير قطع .. وفى وصف الحق يجب أن يكون العبد على قطع وبصيرة ، فالظن معلول » .

إن الغرض الأساسى والمحصلة النهائية للمعرفة لحدوث اليقين ، والطمأنينة فى النفس الإنسانية ، ولأن المعرفة الإلهامية تجريبية بطبعها ومتصلة بالتجربة الروحية أكثر من اتصالها بالاستدلال والنظر والتأمل ، فهى تتصف بصفتين :

أحدهما : المباشرة ، فهى بلا وسائط معروفة ، ولا تخضع لقوانين معينة ولا ضوابط محددة .

ثانيهما : التجدد ؛ فهى دائمة التجدد والتغير ، مما يدل على أنها تعكس مرادات

(١) متفق عليه ، البخارى ٦٤ / ٥٩١ ، حديث رقم (٣٤٦٩) ، ومسلم ٨ / ١٦٦ حديث رقم (٢٣) وفى غيرهما .

(٢) الترمذى فى سننه ٥٤ / ٢٧٨ ، حديث رقم (٣١٢٧) . وانظر الجامع الصغير ١٤ / ٣٤ .

(٣) ابن تيمية : الفرقان ٤ ص ٦٢ .

صاحب التجربة الروحية أكثر من تصويرها الحقيقة فى كمالها وتماها (١) .
يجدر الإشارة إلى أن بعض طوائف الأمة قد أنكرت أن تكون المعرفة الإلهامية
طريقاً للاستدلال على قضايا العقيدة ، لأسباب عدة منها خصوصية المعرفة الإلهامية ،
وما تتسم به من غموض وخفاء ، وعدم وجود ضوابط تدل على وجودها ، فضلاً عن
أن تدل على صحتها وصدقها ، وكذلك اختلاط الأدلة الإلهامية بالمعرفة الإلهامية ،
وعدم وجود فواصل بينهما .

* * *

(١) القشيري : مصدر سابق ٢٤ / ٩٥ .